اقتصاد

الأولى للتمويل الصغير تحقق مليار ليرة سورية في حقيبة القروض في النصف الأول لعام ٢٠١٥

علي محمود سليمان

بلغت نسبة النمو في حقيبة القروض في مؤسسة الأولى للتمويل الصغير ١٤٪ بمبلغ تجاوز المليار ليرة سورية موزعة على ٧٩٩٣ قرضاً مقارنة مع العام السابق. ومن جهة أخرى، تجاوزت نسبة النمو في حقيبة الإيداع الـ٤١٪.

وحسب التقرير الخاص بالنصف الأول لعام ٢٠١٥ والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه فقد تنوعت القروض لتغطي جميع مجالات العمل ومستلزمات الحياة ولكن كانت النسبة الأكبر للقروض التجارية والزراعية. حيث تغطي قروض المؤسسة جميع أنواع النشاطات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية للعميل من قروض تعليمية وسكنية وصحية. وقد بلغت نسبة القروض الاجتماعية خلال النصف الأول من العام ٣٤٪ من مجمل حقيبة القروض الممنوحة وذلك انطلاقاً من الهدف الاجتماعي للمؤسسة.

وقد انتشرت فروع المؤسسة في سبع محافظات من خلال ثماني فروع وست وحدات خدمة في كل من اللاذقية، طرطوس، حلب، دمشق، السويداء، حمص، سلمية، ومصياف. وتتوزع وحدات الخدمة في المناطق التي يتركز فيها عمل الفروع الأكبر في كل من القدموس، صافيتا، السعن، صلخد، شين، والمخرم. خلال فترة الأزمة تم التركيز على التوسع في المناطق الآمنة والتي تبعد عن منطقة الفرع في مراكز المدن وذلك لتوفير عناء السفر والتكاليف على المقترض.

من الجدير بالذكر، أن المؤسسة لم تتوقف عن تقديم خدماتها لجميع عملائها من مقترضين ومودعين خلال فترة الأزمة، حيث بلغت نسبة التحصيلات من الديون المعدومة نسبة ٦٠٪.

وقد أشارت مديرة التسويق والتواصل في المؤسسة بانة محمد سيفو في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أنه على الرغم من الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، فإن خدمة عملاء المؤسسة كانت هي الغاية الأسمى التي تتطلع إليها المؤسسة بجميع كوادرها حيث لم تتوقف المؤسسة عن إقراض وقبول الودائع من المواطنين وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة، فقد تمكنت الأولى للتمويل الصغير خلال العام ٢٠١٤ من تحقيق أرباح تشغيلية صافية وهو أمر استثنائي في ظل هذه الظروف.

أما بالنسبة لخدمات الإيداع، فقد زادت قيمة حقيبة الإيداع في عام ٢٠١٥ بنسبة ٤١٪ مقارنة بعام ٢٠١٤. ونجحت المؤسسة بتوسيع قاعدة عملائها لتتمكن من التركيز على خدمة صغار المدخرين وهم الشريحة الأساسية التي تستهدفها المؤسسة حيث تعمل على نشر ثقافة الادخار بين هذه الشريحة من المجتمع حيث زاد عدد المودعين لدى المؤسسة بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام السابق.

يذكر أن الأولى للتمويل الصغير قد تأسست في عام ٢٠٠٨ بناءً على المرسوم التشريعي رقم ٥ الذي سمح بإنشاء مؤسسات تمويل صغير في سورية، وكانت المؤسسة قد بدأت عملها في سورية منذ عام ٢٠٠٣ كمبادرة من مبادرات شبكة الآغا خان للتنمية في سورية تحت اسم وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة. وهي أول مؤسسة تمويل صغير مرخصة في سورية كما أنها أكبر مؤسسات التمويل الصغير العاملة في سورية من حيث الوجود الجغرافي وتغطيتها لجميع المناطق السورية وعدد الموظفين ومن حيث حجم حقيبة القروض الممنوحة منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن. إن الأولى للتمويل الصغير تعتزم على المضي قدماً في إستراتيجيتها التي تقوم على تطوير الخدمات المالية اللازمة لجميع شرائح المجتمع السوري وفي الوقت نفسه تعمل على تحسين وضعها المالية لتتمكن من الاستمرار في تخديم عملائها بالشكل الأمثل كما عودتهم دائماً.

١٠ آلاف مقترض ملاحق قضائياً لمصلحة المصرف الصناعي و١٠٥٣ ممنوعاً من السفر

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر من المصرف الصناعي لـ«الوطن» أن عدد الملاحقين قضائياً لمصلحة المصرف بقضايا مدينين متعثرين للمصرف نحو ١٠ آلاف شخص نهاية شهر آب من العام الحالي، بمبلغ إجمالي للديون المتعثرة بلغ ٢٠,٥ مليار ليرة سورية.

وبين المصدر أن عدد التسويات حتى التاريخ نفسه بلغ ٧٦٦ تسوية على مراسيم وقوانين الجدولة المختلفة، على حين بلغ عدد الممنوعين من السفر وفق قرارات صادرة عن المحاكم المصرفية حتى نهاية شهر آب ١٠٥٣ شخصاً بين مقترض وضامن.

وأكد المصدر أنه وحتى نهاية شهر آب تم تحديد ٢٦ جلسة بيع بالمزاد العلني على ضمانات لقروض متعثرة لدى المصرف، حيث تم تحديد الجلسات بعد إعداد الدراسة الخاصة بها، موضحاً أنه تم إجراء الجلسات دون أجراء، وأن المصرف لم يتملك للضمانة موضوع المزاد لعدم رغبته في شرائها، كشفاً عن ٣ جلسات بيع بالمزاد العلني لرهونات قروض متعثرة من الممكن للمصرف الدخول كمزايد عليها نظراً لرغبته في تملكها.

وحسب المصدر يبذل المصرف جهوداً كبيرة في موضوع تحصيل الديون المتعثرة كما أن المصرف قام خلال الفترة الماضية من العام الحالي بالعمل للمحافظة على حجم الودائع والحسابات الجارية لدى المصرف، وذلك بغية المحافظة على وضع سيولة المصرف والحيلولة من دون انخفاضها عن النسبة التي وصلت إليها مطلع العام الحالي والمقدرة بـ١٤ بالمئة، وذلك على اعتبار أن المصرف لا يمنح قروضاً في الوقت الحالي ويتم التركيز بشكل أساسي على عمليات التحصيل للقروض المتعثرة لدى المصرف.

ويشار إلى أنه وصل عدد القروض المسددة بشكل نهائي لدى المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي إلى ١٠٣ ملفات بقيمة ١٣٨ مليون ليرة ووصل عدد القروض المسددة على التسويات إلى ١٤١ ملفاً، إضافة إلى ١٢٧٨ ملفاً.

وفي التفاصيل ١٤١ مقترضاً عادوا إلى وضعهم الطبيعي من حيث التسديد وتم إلغاء ملفاتهم في المحاكم (من حساب الملاحقة) لأنهم قاموا بتسديد الأقساط المتراكمة المستحقة لمصلحة المصرف وعادوا إلى الالتزام بالتسديد الطبيعي للأقساط المتبقية.

إضافة إلى ١٢٧٨ مقترضاً قاموا بدفع ١٠٪ من قيمة الدين حسب المراسيم ٢١٣ وجزء من المرسوم ٨ وصلت قيمة دفعات حسن النية إلى نحو ١٢٥ مليوناً وبلغت كتلة الدين المجدولة ملياراً و٢٥٠ مليون ليرة.

مع الإشارة إلى أن ودائع المصرف لغاية النصف الأول من العام الجاري تجاوزت ٢٩,٦٣٦ مليار ليرة سورية، موزعة على حسابات قطاع عام بالليرات السورية بقيمة ١٢,١١٥ مليار ليرة سورية، القطاع المشترك بالليرة السورية بقيمة ٨٣٣ ألف ليرة سورية القطاع التعاوني بالليرة السورية بقيمة ١٨,٩ مليون ليرة سورية، القطاع الخاص بالليرات السورية ٢,٠٨٨ مليار ليرة سورية والقطاع الحرفي بالليرات السورية ٣٥٧ مليون ليرة سورية.

إضافة إلى الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة بقيمة ١٤,٥٨٢ مليار ليرة سورية، مؤسسة الإعلان والتأمينات الاجتماعية ٧,٧٤٠ مليارات ليرة سورية، ودائع لأجل للقطاع الخاص بالليرات السورية بقيمة ٣,٩٣٠ مليارات ليرة سورية، ودائع لأجل للقطاع الحرفي بالليرات السورية بقيمة ٣٩٢ مليون ليرة سورية، ودائع التوفير بقيمة ٢,٩٩١ مليار ليرة سورية، ووصلت الودائع لأجل وودائع التوفير إلى مبلغ ١٥,٠٥٤ مليار ليرة سورية.

الهجرة على طاولة السياحة

شاهين والأشقر لـ«الوطن»: السورية للطيران تحجز لبعض السماسرة.. التعاون «زيرو» ومندوب مكتب السياحة يتم طرده

مكاتب سياحة تعمل تحت الطاولة والوزير يهدد بإغلاقها

فادي بك الشريف

اجتماع استثنائي ترأسه وزير السياحة بشر يازجي مع أصحاب عدد من مكاتب السياحة والسفر المرخصة وما يمثلها من شعبة مكاتب السياحة وأعضاء في غرفة سياحة دمشق وريفها تزامناً مع قيام بعض المكاتب التي تعمل بصورة غير شرعية باستغلال المواطنين وتسهيل عمليات سفرهم بطرق غير نظامية، كما يأتي بالتزامن مع انتشار عدد من مكاتب السياحة والسفر في عدد من المناطق كجرمانا وجديدة عرطوز تعمل بصورة غير منظمة.

وبين وزير السياحة بشر يازجي أن هناك ضرورة لضبط عمل المكاتب غير المرخصة، إضافة لتفعيل عمل مكاتب السياحة والسفر العاملة للقيام بدورها على أكمل وجه، والتركيز على السياحة الدينية والترويج لها ولا سيما مع تشكيل غرفة سياحة جديدة، مؤكداً تفعيل دور الشراكة مع مكاتب السياحة.

وأضاف يازجي: لن نتوانى في بذل الجهود لإعادة السياحة الداخلية والدينية إلى مستوى جيد، ما يستدعي تكاتف كل الجهود، كما قال وزير السياحة إن الوزارة لن تتوانى في إغلاق أي مكتب يعمل دونما رخصة ويمارس عمله في تهريب المواطنين والضحك عليهم، مؤكداً عدم السماح بتشويه سمعة المكاتب السياحية العاملة، مشيراً إلى العمل على وجود تعليمات جديدة خاصة بالسائح.

وتحدث أصحاب المكاتب السياحية عن موضوع الهجرة غير الشرعية، مؤكدين أن عدداً من الدول ترحب بالسوريين القادمين إليها بطرق غير شرعية لافتين إلى وجود مافيات وتجار حروب يقومون بترغيب المواطنين في السفر.

كما طالبوا بضرورة تدخل وزارة السياحة لضبط العلاقة عن طريقها بين شركة الطيران السورية ومكاتب السياحة والسفر.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال غسان شاهين عضو غرفة سياحة دمشق إن هناك ضرورة لتشخيص العلة وبحث العلاج، مؤكداً أن الوزير وجه بإتمام عمل مكاتب السياحة والسفر.

لافتاً إلى وجود مكاتب في عدد من المناطق تعمل دون ترخيص تحت الطاولة.

وأكد شاهين أن معاناة مكاتب السياحة مع شركة الطيران السورية لا تنتهي، سببها الأول هو إحجام شركة الطيران السورية عن التعاون مع المكاتب علماً أن ما يردده كل مدير في الطيران السورية أن مكاتب السياحة هي أجنحة شركة الطيران السورية، أي أجنحة وجودها.

وأضاف: ما تقوم به مؤسسة الطيران السورية على صعيد الحجز والتسعير والتعاون المالي والتقني مع مكاتب السياحة والسفر هو «زيرو» وتحجم المؤسسة عن تقديم أي حجز لأي مكتب بل يطرد مندوب مكتب السياحة من مكتب شركة الطيران السورية، ما يتطلب تدخل وزارة السياحة وتعاوناً أكبر.

كما أكد عضو غرفة سياحة ريف دمشق طلعت الأشقر في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إحداث تجمع لمكاتب السياحة والسفر من مطاعم وفنادق ووسائط نقل تحت تجمع وخبرة لا تقل عن ٣٠-٤٠ سنة، بهدف ضبط ومنع الدخلاء على السياحة وإعطاء الحقوق لأصحابها مشيراً إلى أن من يعمل بالهجرة غير الشرعية هم ضعاف النفوس.

وبين الأشقر أنه لا بد من القضاء على السماسرة وتشخيص المرض مؤكداً وجود بعض السماسرة يتعاونون مع بعضهم في السورية للطيران ولهم أفضلية في الحجز، أي إن المؤسسة تحجز لبعض السماسرة وتمنعه عن مكاتب السياحة والسفر!

الإدارة الضريبية تبحث عن المطارح الضريبية في الرواتب لمديري الشركات المساهمة

الوطن

وجهت جمعية المحاسبين القانونيين في سورية كتاباً إلى وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل عن قيام قسم الرواتب والأجور في مالية محافظة دمشق بإلزام الشركات المساهمة أو المحدودة المسؤولية بتسديد ضرائب الدخل على الرواتب والأجور على رواتب المديرين العاملين في الشركات المحدودة المسؤولية المذكورة أسماؤهم في السجل التجاري رغم عدم ثبوت تقاضي هؤلاء لهذه الرواتب كما تقوم بافتراض وجود مدير عام للشركة المحدودة المسؤولية حتى في حال لم يذكر في السجل التجاري وتقدر ضريبة رواتب وأجور على راتبه المفترض.

وجاء في الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه وبموجب أحكام قانون الشركات فإن الشركات المساهمة والمحدودة ملزمة أن تذكر في سجلها التجاري اسم المدير العام للشركة وغالباً ما يكون هذا المنصب فخرياً من أجل توزيع العمل بين الشركاء وبالتالي فعندما يكون عدد الشركاء اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر فيجب تسمية أحدهم مديراً عاماً باعتباره شريكاً في الشركة وبالتالي ليس من المحتم أن يتقاضى هذا المدير راتباً أو تعويضاً وخاصة في الشركات المحدودة المسؤولية.

واعتبرت الجمعية قيام الدوائر المالية بافتراض وتقدير رواتب خيالية ومرتفعة جداً لمثل هؤلاء المديرين في الشركات المحدودة المسؤولية وفرض ضريبة الرواتب والأجور عليها دون إثبات أنها مسددة فعلاً يجعلها تخالف ما نصت عليه المادة ٦٦ من القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ التي تؤكد أن الضريبة تطرح على الرواتب والأجور والتعويضات التي يتقاضاها المديرون أي أن الشرط الأساسي لفرض الضريبة هو ثبوت قيام الشركة بتسديد هذه الرواتب إلى المديرين بكل وسائل الإثبات، وأن عدم توافر أي من هذه الوثائق يجعل المطرح الضريبي غير موجود أصلاً وأن قيام الدوائر المالية بتقدير رواتب وهمية وافتراضية لهؤلاء المديرين وفرض ضريبة الرواتب والأجور عليها يؤدي إلى حدوث إشكاليات مالية ومحاسبية وضريبية وذلك عند مناقشة البيانات المالية في الهيئات العامة للشركات.

والسؤال الذي يطرح نفسه على حد تعبير الجمعية هل ستقبل الدوائر المالية اعتبار هذه الرواتب المقدرة جزافاً نفقة مقبولة عند تكليف تلك الشركات بضريبة الدخل؟

ليأتي الرد على لسان الإدارة الضريبة بأن ما يخضع لضريبة الدخل على الرواتب والأجور هو مبلغ الراتب أو الأجر أو التعويض المدفوع إلى الشخص والمؤدى له بأي شكل من أشكال التأدية كأن يدفع له نقداً أو بشيك أو بتنزيله في حساب. ما يقتضي العودة إلى أنظمة الشركة للتثبت أولاً من استحقاق رئيس مجلس إدارة الشركة موضوع البحث لأي مبلغ مهما كان نوعه وكذلك مراجعة قيود الشركة وجميع الحسابات والمستندات المتعلقة بالرواتب والأجور والتعويضات على اختلاف أنواعها، ولاسيما ما قد يتعلق منها بتعويضات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في حال وجودهما مع التأكد بشكل حازم مما إذا قد تم دفع أي مبلغ لرئيس مجلس الإدارة في الشركة مهما كانت تسمية ذلك المبلغ بحيث يمثل مطرحاً خاضعاً للضريبة بالنسبة إليه ويتم عندها طرح الضريبة عليه حسب الأصول وفي حال تقاضي أي مبلغ خلال تدقيقكم فلا وجود لمطرح الضريبة.

٣,٧ ملايين مشترك بالكهرباء متوسط الاستهلاك ٤٠٠ ك/واط ساعي

عبد الهادي شباط

بعد أن آثار قرار دمج الشرائح الثلاث الأولى لمستهلكي الكهرباء ضمن شريحة واحدة العديد من التساؤلات حول انعكاس هذا القرار على الفاتورة، بينت وقتها الوزارة أن حجم الزيادة على الفاتورة جراء هذا التعديل لا يتعدى ٢٠ ليرة شهرياً للمشترك. مصدر في وزارة الكهرباء يبين لـ«الوطن» عدد المشتركين على كل شريحة ونسبتهم من إجمالي المشتركين والقيمة المالية للفاتورة على كل شريحة، إضافة للقيمة الحقيقية لهذه الفاتورة من دون الدعم الذي تقدمه الحكومة.

حيث بيّن المصدر أن عدد المشتركين في الشريحة الأولى (منزلي) التي باتت تبدأ من استهلاك ١-٤٠٠ كيلو واط ساعي بسعر ٥٠ قرشاً سورياً لكل واحد كيلو واط بعد دمج الشرائح الأولى والثانية والثالثة سابقاً ضمنها ٣,٧ ملايين مشترك ويشكلون نحو ٧٦٪ من إجمالي عدد المشتركين على مختلف الشرائح المنزلية وأن إجمالي قيمة الفاتورة لهذه الشريحة مع الضرائب تعادل ٢٤٤ ليرة بينما تصل الكلفة الحقيقية لهذه الفاتورة نحو ١٨٥٠٠ ليرة.

وعن الشريحة الثانية التي أصبحت تبدأ من استهلاك ٤٠١-٦٠٠ كيلو واط ساعي بسعر ٧٥ قرشاً سورياً لكل واحد كيلو بلغ عدد المشتركين على هذه الشريحة نحو ٥٤٣ ألف مشترك يمثلون نحو ١١٪ من إجمالي عدد المشتركين على مختلف الشرائح وأن القيمة الإجمالية لهذه الفاتورة مع الضرائب يبلغ ٤٢٧ ليرة، بينما تبلغ الكلفة الحقيقية لهذه الفاتورة ٢٧٨٠٠ ليرة.

وفي الشريحة الثالثة التي أصبحت تبدأ من استهلاك ٦٠١-٨٠٠ كيلو واط ساعي تبلغ قيمة التعرفة المطبقة على هذه الشريحة ٢ ليرة سورية وأن عدد المشتركين على هذه الشريحة يبلغ ٣٠٠ ألف مشترك يمثلون نسبة ٦٪ من إجمالي عدد المشتركين وأن قيمة هذه الفاتورة لهذه الشريحة تصل مع الضرائب إلى ٩١٥ ليرة بدلاً من ٣٧ ألف ليرة القيمة الحقيقية لهذه الفاتورة من دون الدعم الحكومي المقدم.

وبالانتقال للشريحة الرابعة التي تبدأ من استهلاك ٨٠١-١٠٠٠ كيلو واط ساعي أوضح المصدر أن التعرفة المطبقة على هذه الشريحة ٥ ليرات لكل كيلو واط وأن عدد المشتركين على هذه الشريحة يبلغ ١٦٣ ألف مشترك وأنهم يمثلون ٣,٢٩٪ من العدد الإجمالي للمشتركين المنزليين على مختلف الشرائح وأن قيمة الفاتورة للمشترك على هذه الشريحة تبلغ ٢١٣٥ ليرة على حين تتجاوز الكلفة الحقيقية لهذه الفاتورة من دون الدعم ٤٦ ألف ليرة.

بينما تمتد الشريحة الخامسة من استهلاك ١٠٠١-٢٠٠٠ كيلو واط ساعي والمطبق عليها تعرفة بقيمة ٦ ليرات لكل واحد كيلو واط بلغ عدد المشتركين فيها ١٧٥ ألف مشترك يشكلون ما نسبته ٣,٥ من إجمالي المشتركين وقيمة الفاتورة مع الضرائب لهذه الشريحة تبلغ ٩٤٥٥ ليرة ومن دون الدعم تصل إلى ٩٢ ألف ليرة. وفي الشريحة السادسة والأخيرة التي تبدأ عند الاستهلاك ٢٠٠١ فما فوق والمطبقة عليها التعرفة الأعلى بما يعادل ١٠ ليرات لكل واحد كيلو واط ساعي بيّن أن عدد المشتركين المنزليين على هذه الشريحة لا يتعدى ٢٧ ألف مشترك يمثلون ما لا يزيد على ٠,٥ من إجمالي المشتركين وكلفة الفاتورة مع الضرائب لهذه الشريحة تقترب من ٢٢ ألف ليرة على حين تصل الكلفة الحقيقية لهذه الفاتورة إلى نحو ١٤٠ ألف ليرة.

الصناعة تنفذ ١٪ من خططها الاستثمارية فقط

محاولات لتلميع الواقع.. لكن

الوطن

أكدت مصادر مطلعة في وزارة الصناعة أن انخفاضا في مستوى تنفيذ الخطة الاستثمارية والإنتاجية لمؤسسات وزارة الصناعة والجهات التابعة خلال النصف الأول من العام الحالي وهذا الانخفاض في عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية قاسم مشترك لدى كل مؤسسات الصناعة.

على ما يبدو هي مشكلة كل المؤسسات وذلك حسب التقرير الأخير الصادر عن الوزارة والذي يؤكد أنه في ضوء دراسة تتبع تنفيذ الخطط الاستثمارية تبين على الرغم من كل التوجيهات المتضمنة العمل على تنفيذ خطط الاستبدال والتجديد إلا أنه ما زالت نسب التنفيذ متدنية جداً وغير مقبولة الأمر الذي يشير إلى عدم الاهتمام الكافي من المديرين لتنفيذ الخطط الموضوعة.

وظهر التقرير أن هناك تدنياً في تنفيذ الخطط والأدق كل المؤسسات لم تنفذ خططها حسب التقرير الذي أظهر أن نسبة التنفيذ في كل المؤسسات ١٪ نفذ جزء منها في مؤسسة التبغ والأقطان علما أن الوزارة رصدت نحو ٢٣٠ مليون للمؤسسة النسيجية و٢٦٠ مليون للمؤسسة الغذائية وللهندسية ٣٣٠ مليوناً وللمؤسسة الكيميائية ٢٧٠ مليوناً ولمؤسسة الاسمنت ٣٥٧ مليوناً ليرة في حين خصصت الوزارة ما نسبته ٤٨٠ مليون ليرة لمؤسسة السكر و٦ ملايين للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان أما التبغ فقد خصص لها ٨٠ مليون ليرة أنفق منها نحو ٣ ملايين ليرة.

وبين المصدر أن ما يعترض المؤسسات في تنفيذ خططها هو العديد من المشكلات أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج والتأخير في الإجراءات التي تخضع للروتين الأمر الذي ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية.

وأكد المصدر أن عدم التنسيق الدائم والمستمر بين الجهات المعنية في الوزارة قد يكون أحد الأسباب الأساسية لعدم تنفيذ الخطط علماً أنه تم وضع الخطط الإنتاجية والاستثمارية والموازنات الجارية للمؤسسة وشركاتها التابعة وتدقيق وتحليل البيانات المالية الواردة من الشركات التابعة المتعلقة بخططها وموازناتها الجارية قبل إدراجها بالخطط والموازنات والاهتمام بالأسعار الثابتة وتدقيقها والعمل على تقييمها وفق أسعار عام ٢٠١٥ لكونها سنة مقارنة بالنسبة للخطة الخمسية الجديدة.

والسؤال هنا: أين ذهبت وعود الصناعة والمعنيين فيها حول متابعة الأعمال وضرورة النهوض بأعمال المؤسسات وإعادة النشاط إليها؟ كأن الأمر مجرد كلام دعائي فقط.. بأننا عملنا ونحن وراء الطاولات جالسون نطلق الأحكام والوعود التبريرية.. والغريب حقا والذي يثبت صحة تساؤلنا هذا ما عمدت إليه الصناعة منذ يومين بعدم إخبار مندوب جريدة الوطن بجولة السيد وزير الصناعة على بعض الشركات والاكتفاء ببعض الزملاء الذين ارتأت الوزارة ضرورة وجودهم لكتابة الخبر الصحفي.

ولكيلا نخوض في كشف الحقائق والواقع المرير الذي تشهده المؤسسات الصناعية من تدهور خطير وفق الأرقام والتقارير الصادرة عنها، فالوزارة عازمة على عدم كشف أوراقها علماً أنها مكشوفة.